



قرار تعقيبي

باسم الشعب التونسي

أصدرت الدائرة التعقيبية الأولى بالمحكمة الإدارية القرار التالي بين :

المعقبة : الإدارة العامة للأداءات في شخص ممثلها القانوني مقرها بشارع
عدد تونس .

من جهة

والمعقب ضدها : شركة " أ " في شخص ممثلها القانوني الكائن بمقرها بالحبي
الأستاذ الكائن مكتبه بنهج جندوبة .

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مطلب التعقيب المقدم من المعقبة المذكورة أعلاه بتاريخ 11 نوفمبر 2008 والمسجل
بكتابة المحكمة تحت عدد 39880 طعنا في الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف بالكاف، بتاريخ 21 فيفري
2008 تحت عدد 20901 والقاضي بقبول الاستئناف شكلا وفي الأصل بإقرار الحكم الابتدائي وحمل
المصاريف القانونية على المستأنف .

وبعد الإطلاع على الحكم المطعون فيه الذي تفيد وقائعه أن المعقب ضدها خضعت إلى مراجعة معمقة
لوضعيتها الجبائية في مادة الضريبة على الشركات والأقساط الإحتياطية والمعروف على المؤسسات ذات الصبغة
الصناعية أو التجارية أو المهنية والمساهمة في صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء والأداء على التكوين
المهني والخصم من المورد والأداء على القيمة المضافة بموجب نشاطها المتمثل في صنع وبيع مواد التنظيف شملت
الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2004 نتج عنها صدور قرار في التوظيف الإجباري بتاريخ 29 أفريل
2006 يقضي بمضاليتها بدفع مبلغ جملي لفائدة الخزينة العامة قدره 50.370.975 دينارا أصلا وخطايا .

فقامت بالإعتراض عليه أمام المحكمة الابتدائية بجندوبة التي قضت في حكمها الصادر بتاريخ 9 جويلية 2007
تحت عدد 363 بقبول الاعتراض شكلا وفي الأصل بتأييد قرار التوظيف الإجباري وفق النتيجة التي إنتهى
إليها الخبراء المنتدبون بتقريرهم المؤرخ في 2007/4/12 وإلزام المعترضة تبعا لذلك بأن تؤدي لفائدة خزينة
الدولة ثلاثة وعشرين ألفا وخمسمائة وثمانية و ستين، ديناراً ومليماً، 945(23.568.945) أصلا وخطايا

وحمل المصاريف التقديرية عليها." وتبعاً للإستئناف، لمقدم من الإدارة أصدرت محكمة الإستئناف بالكاف حكمها المضمن مطوقه بالاطالع موضوع التعقيب المائل .

وبعد الإطلاع على مذكرة شرح أسباب الطعن المقدمة بتاريخ 10 ديسمبر 2008 والرامية إلى قبول مطلب التعقيب شكلاً وفي الأصل نقض الحكم المطعون فيه مع الإحالة بالإستناد إلى ما يلي :

أولاً: خرق أحكام النقطة الفرعية 2 من الفقرة 1 من الفصل 9 من مجلة الأداء على القيمة المضافة بمقولة أن المحكمة الابتدائية قضت بتأييد أعمال الإختبار بالرغم من عدم مسك المعنية بالأمر للدفتر الخاص معللة موقنتها بأنه طالما ثبت أن المترضة تولت دفع الأداء على القيمة المضافة المتعلق بالمشتريات المدعمة بفواتير فإن طرح ما قامت بدفعه يعد أمراً سائغاً قانوناً وواقعاً ضرورة أن إلزامها بدفع ذلك مرة ثانية يعد من قبيل دفع الأداء مرتين . وأيدت محكمة الإستئناف موقف المحكمة الابتدائية وبتبين بالتالي أن قضاة الأصل إعتبروا أن مجرد قيام المطالب بالأداء بتضمين الشراءات صلب فواتير يمنحه حق طرح الأداء على القيمة المضافة الموظف على تلك الشراءات وفي ذلك خرق لمنطوق الفصل المذكور الذي وضع شروطاً شكلية وأساسية للإنتفاع بالطرح تتمثل في شهادات إستخلاص الأداء على القيمة المضافة لدى قباضات الديوانة وذلك فيما يخص وارداتهم ودفترها خاصاً مرقماً ومرفقاً من طرف مراكز أو مكاتب مراقبة الأداءات الراجع إليه نشاطه بالنظر يتضمن حساب المشتريات المحلية من الخاضعين للأداء وكذلك الواردات والخدمات التي وظف عليها الأداء على القيمة المضافة وذلك إلى جانب الإستظهار بفواتير قانونية تدعم تلك الشراءات .

خرق الفصل 86 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بمقولة أن المحكمة الابتدائية وكذلك محكمة الإستئناف أيدتا أعمال الإختبار في عدم إحتسابه للحد الأدنى لحظايا التأخير المنصوص عليه بالفصل 86 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بتعنة وجود فائض في الضريبة على الشركات بالنسبة لسنتي 2002 و2003. وعلى خلاف ما ذهب في إنجازه تقرير الإختبار والحكم المنتقد وطالما قامت مصالغ الجباية بتعديل الوضعية الجبائية للمعنية بالأمر فإنها تخضع لدفع الحد الأدنى للخطية حتى ولئن لم يسفر ذلك التعديل عن وجود مبلغ أداء مستوجب في حقها أو أسفر عن وجود فائض في الضريبة على الشركات .

ضعف التعليل بمقولة أن محكمة الإستئناف إكتفت بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بتعديل قرار التوظيف الإجباري في ما يتعلق بطرح الأداء على القيمة المضافة على ضوء الإختبار المجري للغرض .

وبعد الإطلاع على تقرير محامي المعقب ضد ها في الرد على مستندات التعقيب الوارد على المحكمة بتاريخ 9 جانفي 2009 والمضمن مايلي :

بخصوص المطعن المدعى بخرق أحكام الفصل 9 من مجلة الأداء على القيمة المضافة . لقد وقع تكليف ثلاثة خبراء في المحاسبة لإشادة إحتساب الأداء المستوجب بما في ذلك الأداء على القيمة المضافة وقدم المعني بالأمر جميع وثائقه الحسابية بما في ذلك الفواتير القانونية وجميع الدفاتر التي بحوزته وقد تم دراسة هذه الوثائق بحضور جميع الأطراف وقد أجمع الخبراء الثلاثة على طرح الأداء على القيمة المضافة المدفوع على الشراءات وأن عدم طرح الأداء المذكور يؤدي إلى دفع الأداء مرتين وهو ما يخالف مبدأ واقعية القانون الجبائي .

بخصوص خرق الفصل 86 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية إن خطايا التأخير تسلط في صورة عدم التصريح بالأداء التي هي ليست وضعية انطالاب بالأداء.

بخصوص ضعف التعليل إن تعليل محكمة الإستئناف لحكمها بتبني تعليل الحكم الابتدائي ليس مخالفا للقانون مادام تعليل الحكم الابتدائي سليما .

وبعد الإطلاع على بنينة الأوراق المظروفة بالملف .

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في غرة جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمتته وآخرها القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009 .

وبعد الإطلاع على مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 20 سبتمبر 2010 وبما تم الإستماع إلى المستشارة المقررة السيدة مليكة الجندوبي البجاوي في تلاوة ملخص من تقريرها الكتابي وحضر ممثل الإدارة العامة للأداءات وتمسك بما قدمته هذه الأخيرة من مستندات تعقيب ولم يحضر الأستاذ محسن الزايدى وبلغه الإستدعاء .

وبعد الإستماع إلى السيدة حليلة المدوري مندوب الدولة العام في تلاوة الملاحظات الكتابية المظروفة بالملف نيابة عن زميلها السيد حاتم بن خليفة .

قررت المحكمة حجز القضية للمفاوضة و التصريح بالحكم بجلسة يوم 4 أكتوبر 2010.

وبما ريعاد المناوضة القانونية مسرع بما يلي :

من جهة الشكل :

حيث قدّم مطلب التعقيب في آجاله القانونية من له الصفة والمصلحة واستوفى جميع شروطه الشكلية الجوهرية مما يتعين معه قبوله من هذه الناحية.

من جهة الأصل :

عن المظن المتعلق بخرق أحكام الفصل 9 من مجلة الأداء على القيمة المضافة .

حيث تعيب المعقبة على محكمة الموضوع تأييدها تقرير الإختبار الذي إنتهى إلى طرح الأداء على القيمة المضافة بالرغم من عدم مسك المعنية بالأمر للدفر الخاص معللة موقفها بأن مجرد قيام المطالب بالأداء بتضمين الشراءات صلب فواتير يمنحه حق طرح الأداء على القيمة المضافة الموظف على تلك الشراءات وفي ذلك خرق لمنطوق الفصل المذكور الذي وضع شروطا شكلية وأساسية للإنتفاع بالطرح تتمثل في شهادات إستخلاص الأداء على القيمة المضافة لدى قباضات الديوانة وذلك فيما يخص وارداتهم ودفترها خاصا مرقما وموقعا من طرف مراكز أو مكاتب مراقبة الأداءات الراجع إليه نشاطه بالنظر يتضمن حساب المشتريات المحلية من الخاضعين للأداء وكذلك الواردات والخدمات التي رذلف عليها الأداء على القيمة المضافة وذلك إلى جانب الإستظهار بفواتير قانونية تدعم تلك الشراءات .

وَضَمَّوْحُ الشُّرُوطِ الْقَانُونِيَّةِ الْمَضْمُونَةِ بِالفَصْلِ 9 إِلَّا أَنْ حَالَةَ النِّزَاعِ الرَّاهِنِ تَدْخُلُ فِى مَجَالِ وَاثْمَعِيَةِ الْقَانُونِ الْجَبَائِيِّ لِذَلِكَ لَا تَتْرِيْبُ عَلَى مَحْكَمَةِ الْمَوْضُوعِ فِي تَعْلِيلِهَا وَتَعْيِيْنِ رَفْضِ هَذَا الْمَطْعَنِ .

ولهذه الأسباب،

قررت المحكمة :

أولاً : قبول مطلب التعقيب شكلاً ورفضه أصلاً.

ثانياً : حمل المصاريف القانونية على المعقبة.

وصدر هذا القرار عن الدائرة التعقيبية الأولى بالمحكمة الإدارية برئاسة السيد الحبيب جاء: بالله وعضوية المستشارين السيدين تظفي الشعلاي ومحمد غبارة .

وتلي علنا بحلقة يوم 4 أكتوبر 2010 بحضور كاتبة الجلسة السيدة سماح المناجري .

المستشارة المقررة
مليكة الجندوبي الجاوي

الرئيس
الحبيب جاء بالله

المحكمة الإدارية للمنتخبين
بمضاء: صلاح الزديبي